

ل/الح

الحمد لله،

الجمهورية التونسية

وزارة العدل وحقوق الانسان

مجلس تنازح الاختصاص

عدد القضية 72

جلسة : 2003/4/22

باسم الشعب

أصدر مجلس تنازح الاختصاص القرار التالي:

بعد الاطلاع على ملف الدعوى عدد 21612-د التي تعهدت بما محكمة التعقيب بناء على طعن المكلف العام بتراعات الدولة في حق وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

ضده : 1/الهادي بن ابراهيم بن احمد القويدري.

2/المنصف بن أحمد سبي الخميري.

وبعد الاطلاع على القرار الوقي الصادر فيها بتاريخ 2003/3/18 القاضي بإرجاء النظر في القضية واحالة منفيها على مجلس التنازع للنظر في مسألة الاختصاص.

وبعد الاطلاع على بقية الوثائق المرفقة بالملف.

وبعد الاطلاع على قرار السيد رئيس مجلس تنازع الاختصاص المؤرخ في 2003/3/27 والمتعلق بتعيين السيد بلقاسم اليراح عضوا مقررا لتهيئة القضية واعداد بحث في الموضوع.

وبعد الاطلاع على القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 1996/6/9 المتعلق بتوزيع الاختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الادارية واحداث مجلس تنازع الاختصاص .

وبعد المداولة طبق القانون صرح بما يلي:

1/ من الوجهة الشكلية :

حيث كانت الاحالة الصادرة عن محكمة التعقيب مستوفية لشروطها طبق الفصل الثامن من القانون الأساسي عـ38 عدد لسنة 1996 المشار إليه اعلاه وتعين بالتالي قبولها من هذه الناحية.

2/ من الوجهة الواقعية :

حيث اتضح من القرار الوقي المشار إليه اعلاه والأوراق التي انبنى عليها قيام المعقب ضده الأول (انحادي) في 31/12/2001 بقضية استعجالية لدى المحكمة الابتدائية بتونس عارضا بواسطة محاميه أن المعقب (المكلف العام - المدعي عليه في الاصل) قد سبق وان قام بقضية تحت عـ4819 عدد لدى المحكمة الابتدائية بتونس عارضا وأنه استقر على ملك الدولة الغايي قطعة الارض الكائنة بعين بومرشان من معتمدية عين دراهم ولاية جندوبة مؤكدا ان المعقب ضده الأول الآن - قد عمد إلى التصرف في عقار التداعي بدون وجه قانوني بان سوغه (للمعقب ضده الثاني المنصف) وانتهى إلى طلب الحكم بالزام المعقب ضدهما بالخروج من عقار التداعي لعدم الصفة وتسليمه للإدارة شاغرا من كل الشواغل وقضت محكمة البداية في 14/6/1999 تحت عـ4819 عدد برفض الدعوى بناء على نشر قضية عقارية في الغرض.

فاستأنفه المكلف العام فقضت محكمة الاستئناف بتونس بقرارها عـ72467 عدد بتاريخ 8/11/2000 بنقض الحكم الابتدائي والقضاء من جديد بالزام المعقب ضدهما بالخروج من محل التداعي لعدم الصفة بعد ان ثبتت الصبغة الغائية لمحل التداعي وقد تم تنفيذ ذلك الحكم حسب المحضر عـ1104 عدد المؤرخ في 26/7/2001.

فتعقبه المحكوم ضده انحادي فقضت محكمة التعقيب في القضية عـ8050 عدد بتاريخ 25/10/2001 بقبول التعقيب شكلا وأصلا ونقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية على محكمة الاستئناف بتونس لاعادة النظر فيها مجددا

بهيئة أخرى بعله أن المحكمة لم تتول اجراء بحث لتبين طبيعة العقار وموقعه
لتستخلص تبعاً لذلك هل هو من مشمولات ملك الدولة للغابات أم لا .

لذا وعملاً بأحكام الفصل 191 م م م ت الذي ينص على أن القرار الذي
تصدره محكمة التعقيب النقض يرجع الطرفين للحالة التي كانا عليها قبل الحكم
المنقوض فهو يطلب بوصفه كان المتصرف في محل النزاع الزام المعقب بإرجاع
الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم المنقوض وذلك بتسليم محل التداعي
الكائن بعين بومرشان معتمدية عين دراهم ولاية جندوبة للمدعي شاغراً من كل
الشواغل .

فقضت محكمة البداية استعجالياً تحت عـ94205 دد بتاريخ 2002/1/19
بإرجاع الحالة لما كانت عليه قبل تنفيذ القرار الاستئنافي عـ72467 دد وذلك
بإلزام المطلوب الأول بإرجاع الطالب للمحل الكائن بعين بومرشان عين دراهم
ولاية جندوبة.

فاستأنفه المكلف العام فقضت محكمة الاستئناف تحت عـ90798 دد
بتاريخ 2002/8/15 بأقرار الحكم الابتدائي .

فتعقبه المكلف العام ناعياً عليه خرق أحكام الفصل الثالث من القانون
الأساسي عـ38 دد لسنة 1996 المتعلق بتوزيع الاختصاص بين المحاكم العدلية
والمحاكم الإدارية بعله أن محل النزاع لا يعدو أن يكون سوى جزء لا يتجزأ من
غابة "عين بومرشان" موضوع مطلب التسجيل الغابي عـ54755 دد الذي سبق
لوزارة الزراعة أن تقدمت به في حق ملك الدولة الغابي وقضت فيه المحكمة
العقارية بالتخلي لفائدة اللجان الفنية لتحديد عملاً بأحكام القانون عـ28 دد
المؤرخ في 1960/11/30 علاوة على أن إدارة الغابت حال استرجاعها العقار حولته
إلى مركز للمجامع الغابية وحدثت به عدة منشآت وان ايواء محل التداعي لعدة
مرافق عمومية تابعة للإدارة العامة للغابات يحول دون إرجاع الحالة لما كانت عليه
لما يترتب عنه من تعطيل لسير هذه المرافق وهو ما حججه الفصل الثالث من
القانون عـ38 دد لسنة 1996 .

من الوجهة القانونية :

حيث يتبين من مراجعة أوراق الملف وان التزاع المعروض على المجلس يتعلق بطلب إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور حكم استثنائي موضوعي قضى باخراج الطالب من محل التداعي الذي وقع نقضه تعقيبا مع الاحالة. وحيث تقتضي أحكام الفصل 191 "ان القرار الذي تصدره محكمة التعقيب بالنقض يرجع الطرفين للحالة التي كانا عليها قبل الحكم المنقوض في خصوص ما تسلط عليه النقض".

وحيث يؤخذ من ذلك وان التزاع لا يخرج عن اطار اجراءات تنفيذ الاحكام القضائية وتحديد مآل التنفيذ المبني على حكم وقع نقضه تعقيبا وهو بذلك من علائق جهاز القضاء العدلي وحده ذلك ان نقض الحكم يترتب عنه ضرورة الغاء الاعمال اللاحقة والمستندة إليه.

ولهذه الأسباب

قرر المجلس ان التزاع المعروض على نظره من اختصاص جهاز القضاء العدلي.

وصدر هذا اقرار بحجرة الشورى يوم الثلاثاء 22 أفريل 2003 عن مجلس تنازع الاختصاص المتروك من رئيسه السيد ميروك بن موسى الرئيس الأول لمحكمة التعقيب وعضوية السادة رؤوف المراكشي وبلقاسم البراح ومنير الصريدي ومحمد القنسي ومحمد فوزي بن حماد والحبيب جاء بالله بحضور كاتب الجلسة السيد جلون العرفاوي.

كاتب الجلسة

جلول العرفاوي

العضو المقرر

بلقاسم البراح

4

الرئيس

ميروك بن موسى